

الموضوع : الشريعة الليبية

قرار رقم 500 لسنة 1991 بشأن
إنشاء جهاز استثمار أموال الرعاية

الاجتماعية

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 7

السنة الثلاثون

**قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (500) لسنة 1991 م
بشأن إنشاء جهاز استثمار أموال
الرعاية الاجتماعية
للجنة الشعبية العامة.**

بعد الاطلاع على قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 80 م واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه .

وعلى القانون رقم (79) م لسنة 75 م بشأن ديوان المحاسبة
وعلى القانون رقم (55) لسنة 76 م بشأن الخدمة المدنية .

وعلى القانون رقم (15) لسنة 81 م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

وعلى القانون رقم (13) لسنة 90 م بشأن اللجان الشعبية .
وعلى قرار مؤتمر الشعب العام رقم (3) لسنة 1990 م بشأن إعادة تنظيم بعض اللجان الشعبية العامة التوعية .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (1108) لسنة 90 م بتنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي .

وببناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي بكتابه رقم 46 المؤرخ في 26 / 5 / 1991 م .

قررت

مادة (1)

ينشأ وفقاً لأحكام هذا القرار جهاز يسمى جهاز استثمار أموال الرعاية الاجتماعية ، تكون له الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ، ويتبع اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي .

مادة (2)

يكون المقر الرئيسي للجهاز مدينة طرابلس ، بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، ويجوز بقرار من لجنة ادارة الجهاز ، بعد موافقة اللجنة الشعبية

العامة للضمان الاجتماعي ، انشاء فروع أو مكاتب له في البلديات وذلك حسب الحاجة .

مادة (3)

يتولى الجهاز استثمار أموال الرعاية الاجتماعية في جميع المجالات التي تحقق عائدًا استثماريًّا لانفاقه على الرفع من مستويات الخدمات الاجتماعية ، وله في سبيل ذلك القيام بما يلي :-

- 1- تنفيذ مشروعات البناء والصيانة بنفسه أو عن طريق التعاقد مع الغير.
- 2- مباشرة الانشطة التجارية والخدمة .
- 3- انشاء وادارة المرافق التي تحقق عائدًا استثماريًّا مناسباً ، كالفنادق والمقاهي والمطاعم والمصائيف وغيرها .
- 4- بناء وحدات سكنية بقصد تأجيرها أو تملكها .
- 5- انشاء وادارة المصنع والورش الخدمية والانتاجية .
- 6- اجراء الدراسات والبحوث العلمية لحل المشاكل والصعوبات التي قد تواجه برامجه الاستثمارية .
- 7- استيراد ما يحتاجه من الات ومعدات وأدوات ومواد خام مما يلزم لتنفيذ مشروعاته وبرامجه الاستثمارية ، وفقاً للتشریفات النافذة .
- 8- استيراد كافة المستلزمات التي تحتاجها دور ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وتسويق منتجات هذه المؤسسات وذلك طبقاً للنظم المقررة في هذا الشأن .

مادة (4)

يجوز للجهاز في سبيل تحقيق أغراضه أن ينشئ شركة أو أكثر أو يشرك أو يقبل المشاركة بأى وجه من الوجوه مع غيره من الأجهزة والشركات والمنشآت التي تراول أعمالاً مماثلة لأعماله أو التي تعاونه على تحقيق أغراضه داخل الجاھيرية العظمى .

مادة (5)

تتولى ادارة الجهاز لجنة ادارة يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة الشعبية العامة . بناء على عرض من اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي .

مادة (6)

تحتخص لجنة الادارة بادارة الجهاز وتصریف شئونه ولها على الاخص :-

- 1- وضع البرامج الالازمة لتنفيذ السياسة التي تضعها اللجنة الشعبية العامة

- للضمان الاجتماعي للجهاز.
- 2- اعداد ميزانية الجهاز السنوية وحسابه الختامي وتقريره السنوي .
 - 3- الاشراف على كافة الاعمال الادارية والمالية والفنية للجهاز .
 - 4- الاشراف على ادارة اموال الجهاز .
 - 5- اقتراح اللوائح المنظمة للشئون الادارية والمالية الخاصة بالجهاز وفقاً للتشرعيات النافذة .
 - 6- فحص وتفعيم المركز المالي للجهاز وحسابات المشاريع والخدمات المتعلقة بها .
 - 7- اقتراح الهيكل التنظيمي والملكات الخاصة بالجهاز وفروعه ووحدات العمل التابعة له ، وذلك في اطار التشرعيات النافذة .
 - 8- اقتراح انشاء الفروع والمكاتب بالبلديات وفروعها ، وفقاً لاحتياجات العمل والدراسات المعدة بالخصوص .
 - 9- ممارسة اختصاصات الجمعية العمومية بالنسبة للشركات التابعة المملوكة للجهاز .

ولا تعتبر قرارات لجنة الادارة الوارد بالبنود (2 ، 5 ، 7 ، 8) نافذة الا بعد اعتيادها من اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي .
ويجوز للجنة ادارة الجهاز تفويض أمينها في بعض اختصاصاتها .

مادة (7)

يتولى أمين لجنة ادارة الجهاز تصريف أمور الجهاز وعلى الأخص :-

- 1- تنفيذ قرارات لجنة ادارة الجهاز .
- 2- اصدار التعليمات الالزمة بشأن اعداد التقارير الفنية والسنوية والميزانية والحساب الختامي للجهاز ، وعرضها على لجنة ادارة الجهاز .
- 3- ممارسة كافة الاختصاصات المتعلقة بالشئون الادارية والوظيفية والمالية للعاملين بالجهاز وفقاً للتشرعيات النافذة والاشراف على الشركات المملوكة للجهاز .
- 4- تمثيل الجهاز في علاقاته بالغير وأمام القضاء وتوقيع العقود الخاصة به .
- 5- أية صلاحيات أخرى يفوض بها من لجنة ادارة الجهاز .

مادة (8)

تكون للجهاز ميزانية مستقلة ، تعد قبل بداية السنة المالية ثلاثة أشهر على الأقل .
وتبيّن الالتحة المالية للجهاز قواعد واجراءات اعداد هذه الميزانية وتنفيذها .

مادة (9)

تبدأ السنة المالية للجهاز مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائهما ، على أن تبدأ السنة الأولى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار وتنتهي بنهاية السنة المالية التالية .

مادة (10)

ت تكون موارد الجهاز من :-

- 1- ما يخصص له من أموال الرعاية الاجتماعية المدرجة بالميزانية العامة لاستثمارها .
- 2- ريع المشروعات والمرافق التي يملكها أو يشارك فيها أو يديرها .
- 3- ريع قرية المغرب العربي وغيرها من القرى والمرافق التي ترى اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي ادارتها واستثمارها من قبل الجهاز .
- 4- عوائد الأعمال الاستثمارية التي يباشرها الجهاز .

مادة (11)

تتولى اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية فحص ومراجعة حسابات الجهاز وفقاً للقانون رقم (79) لسنة 1975 م المشار إليه .

مادة (12)

يصدر بالتنظيم الداخلي للجهاز وتوزيع العمل به قرار من اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي بناء على عرض من لجنة ادارة الجهاز ، وذلك بما لا يخالف أحکام هذا القرار .

مادة (13)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في 13 ذي الحجة 1400 و. ج

الموافق 25 الصيف 1991 م